

## PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Shorouq
DATE:	8-December-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	280,000
TITLE :	Government bargaining with companies importing Israeli gas to cancel fine on Egypt
PAGE:	09
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Ahmed Ismael

# الحكومة تساوّم شركات استيراد الغاز الإسرائيلي لإلغاء غرامة مصر

■ مصادر: الرفض مصير الصفقات حال استمرار مقاضاتنا دولياً بسبب إلغاء تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل



د. ف. ب.

تفجير خط الغاز عدة مرات يساند الموقف المصري عند المظن

الإسبانية، في مايو من العام الماضي، خطايا أوليا مع شركة نوبل إنيرجي الأمريكية التي تمتلك نسبة ٢٣٪ في حقل تمار للغاز الإسرائيلي. لتوريد نحو ٢.٥ تريليون قدم مكعب من الغاز على مدى ١٥ عاماً إلى مصنع إسالة الغاز الطبيعي في دمياط (شمال شرق مصر). وأعلنت شركات طاقة إسرائيلية، أمس، إنها ستسعى إلى إجراء محادثات مع مستوردين محتملين للغاز الطبيعي في مصر، بعد يوم من قرار القاهرة تجميد المفاوضات لحين تسوية النزاع مع إسرائيل، مشيرة إلى أن مجموعة ديليك الإسرائيلية التي تملك حصصاً في حقل غاز طبيعي إسرائيلي كبيرين وشركاؤها، «ليسوا طرفاً في قضية التحكيم وسيتمخضون قديماً في عملية إبرام صفقات تصدير مع الشركات التجارية في مصر».

وقد أعلنت شركة دولفينوس القابضة المصرية المملوكة لمجموعة من رجال أعمال مصريين بقيادة علاء عرفة، صاحب مجموعة العرفة جروب، وخالد أبو بكر المساهم في شركة طاقة عربية، قد وقعت اتفاقاً أولياً لصنع الغاز إلى مصر عبر خط أنابيب بحري قائم لمدة تصل إلى ١٥ عاماً، حيث تحصل دولفينوس على ما يصل إلى أربعة مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً لمدة عشر سنوات إلى ١٥ سنة.

ووفقاً للمصدر، فإن الحكومة المصرية تراجع حالياً الموقف القانوني للحكم الصادر بداية الأسبوع الحالي، مع شركة الاستشارات الفرنسية (شبرمان أند سترونج) للإسراع بالتقدم بطلب على الحكم، مشيرة إلى أن الحكومة اجتمعت فور الإعلان عن الحكم مع جهات سيادية لبحث الموقف المصري.

■ **كتب: أحمد إسماعيل**  
تعتزم الحكومة المصرية الاجتماع بالشركات الخاصة التي وقعت مذكرات تفاهم بشأن استيراد الغاز الطبيعي من الحقول الإسرائيلية، لإبلاغهم رفض الحكومة استيراد الغاز من تل أبيب في حال استمرار إجراءات التقاضي، وفقاً لمصدر حكومي رفيع المستوى، طلب عدم نشر اسمه.

وبحسب المصدر، ستسعى الحكومة لضغط على الجانب الإسرائيلي من خلال الشركات التي تعتزم استيراد الغاز منه، بهدف إزغام إسرائيل على التنازل عن قضايا التحكيم القائمة ضد الشركات المصرية، بالإضافة إلى التنازل عن التعويض المقدر بـ ١.٧٦ مليار دولار.

وكانت شركة كهرياء إسرائيلية قد أعلنت أمس الأول، أن محكمة تحكيم دولية قضت لها بتعويض قدره ١.٧٦ مليار دولار، إضافة إلى الفوائد والنقبات القانونية.

وكانت مصر تبيع الغاز الطبيعي إلى إسرائيل بموجب اتفاق مدته ٢٠ عاماً، لكن الاتفاق انهار في ٢٠١٢ بعد تعرض خط الأنابيب لهجمات على مدى أشهر من مسلحين في سيناء.

يشار إلى أن «بي جي» مجموعة النفط والغاز البريطانية، وقعت اتفاقاً مبدئياً مع الشركة، في حقل الغاز الطبيعي الإسرائيلي العملاق، لوثيان، من أجل التفاوض على اتفاقية لتصدير الغاز إلى مصنع إسالة الغاز بأكوا المملوك للمجموعة البريطانية، حيث كان من المتوقع أن تورد إسرائيل ٧ مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً ولعدة ١٥ عاماً عبر خط غاز تحت المياه، بقيمة تصل إلى نحو ٣٠ مليار دولار.

كما وقعت شركة «دونيون فينوسا جاس»